

Distr.: General
23 June 2006
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس اللجنة
من البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ويشرفها، بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١٦٧٣ (٢٠٠٦) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، أن تقدم رفق هذا معلومات قدمتها السلطات المختصة بوزارة الدفاع اللبنانية فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس
اللجنة من البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

معالي وزير الخارجية والمغتربين

الموضوع: التدابير المتخذة أو المنوي اتخاذها لتطبيق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق
بحظر أسلحة الدمار الشامل عن الأطراف غير الحكومية

المستند: كتابكم رقم ٥/٣٩٩٣ تاريخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٤

جوابا على كتابكم المبين في المستند أعلاه، والمرفق به كتاب بعثة لبنان الدائمة لدى
الأمم المتحدة وكتاب رئيس اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠/٢٠٠٤ المتعلق
بالمبادئ التوجيهية لتقارير الدول حول حظر أسلحة الدمار الشامل عن الأطراف غير
الحكومية تود هذه الوزارة التأكيد على ما يلي:

- عدم امتلاك لبنان لأي نوع من هذه الأسلحة أو تصنيعها وعدم تقديمه أي نوع من
المساعدة التي تساهم في تجديده، واقتناء، وصناعة، وحيازة، ونقل، وإعارة أو
استعمال أسلحة نووية، أو كيميائية، أو بيولوجية وتوابعها لأي طرف كان.
- وجود التشريعات اللازمة والأنظمة الصارمة والرادعة لمراقبة وضبط كل
العمليات المشبوهة والممولين لها وملاحقتهم، بمن فيهم الإرهابيون في حال وجودهم.
- قيام لبنان باتخاذ التدابير المناسبة والتفتيش الدقيق في نقاط المراقبة الحدودية لمنع الاتجار
بها تطبيقا للقوانين والأنظمة المحلية واحتراما للقانون الدولي في هذا المجال.
- تعمل الدولة اللبنانية على توثيق التعاون الدولي والحوار البناء لمنع انتشار أسلحة
الدمار الشامل والالتزام بقرارات الأمم المتحدة.
- يدعو لبنان إلى التطبيق الكامل للاتفاقيات المتعددة الأطراف الهادفة إلى حظر انتشار
أسلحة الدمار الشامل وتحديدًا في منطقة الشرق الأوسط، صونا للسلم والأمن
الدوليين ومساهمة في الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب.

(توقيع) محمود حمود

وزير الدفاع الوطني